

أسباب العجز الموازني في بلدية الطاهير

The raisons of the budget deficit in the municipality of Al- Taher

حيمران محمد¹

¹جامعة جيجل، الجزائر، himranemohamed@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/08/30

تاريخ القبول: 2020/08/21

تاريخ الإرسال: 2020/05/10

ملخص:

تعرضت أغلب بلديات الجزائر منذ الاستقلال إلى عجز مالي راجع لأسباب عدة من بينها النمو السريع للنفقات مقارنة بالإيرادات، و للزيادة المستمرة في المهام الموكلة، ولضعف تأطير مسيري البلديات، وأيضا لتبعية النظام الضريبي الخاص بالجماعات المحلية للسلطة المركزية. لكن من البلديات التي تمتعت بفوائض مالية ولفترة طويلة هناك بلدية الطاهير بولاية جيجل وهذا لاحتوائها على عدة مرافق اقتصادية وعلى رأسها ميناء جن جن. ولكن ميزانيتها لسنة 2017 جاءت معاكسة لجميع التوقعات. وعليه جاء اختيارنا لهذه الدراسة في محاولة لمعرفة أهم الأسباب الحقيقية لتعرض هذه البلدية إلى عجز موازني. و نتائج البحث أظهرت الأسباب التالية: الارتفاع الكبير في نسب الاقتطاع من إيرادات التسيير، وقيام البلدية بتقديم عقود امتياز تصل لمدة ثلاثين سنة دون تغيير في للأسعار وانخفاض حجم اعانات الدولة و تقلص حجم الإيرادات بسبب سياسة التقشف.

الكلمات المفتاحية : حساب اداري؛ عجز موازني؛ نفقات و إيرادات؛ قسم التسيير والتجهيز؛ بلدية الطاهير.

تصنيفات JEL: G38، H61، H62.

Abstract:

Most Algerian municipalities have been suffering from financial deficits since independence. The raisons are multiple, for example, the rapid growth of the expenses as part of the revenues, the continued increase in the number of missions, the weak training of managers, and the dependence of local tax system on the central authority. Among the municipalities that have benefited from financial surpluses for a long time, we have the municipality of Al-Tahir in Jijel which contains several economic facilities, including the Port of Djendjen. But in 2017, the budget recorded a total opposite expectation.

In this respect, we chose this study in an attempt to present the real reasons of the deficit. The results showed the following ones: a large increase in the expenses rate, and the municipality had provided concession contracts up to thirty years without any price change, as well as the reduction in the state subsidies and the shrinking revenues due to the austerity policy.

Keywords : Administrative account, budgetary deficit, expenses and revenues, management and equipment divisions, Al-Taher locality.

JEL Classification Codes: **G38, H61, H62.**

مقدمة:

اعتمد التنظيم الجزائري في تسيير الشؤون الإدارية على الإدارة المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، وأولى اهتماما واسعا للبلدية لقربها من المواطن، باعتبارها جهاز التنظيم الأساسي سياسيا وإداريا واجتماعيا في الدولة. أما ظاهرة عجز البلديات الجزائرية فبرزت منذ العشرية السوداء ومنذ ذلك الوقت والدولة الجزائرية تقوم بإصلاحات معتبرة بدءا بالتعديلات الجبائية على فترات زمنية متعددة مروراً بتأسيس الصندوق المشترك للجماعات المحلية ووصولاً إلى القانون الجديد رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، وبالرغم من أن ظاهرة العجز عرفت نوعاً ما تناقصاً وتراجعا خلال فترة البحبوحة (بداية من سنة 2006) بسبب ارتفاع سعر البترول، إلا أنه بسبب أزمة انخفاض البترول لسنة 2014 عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حادة من خلال تراجع الميزان التجاري وبالتالي تراجع إيرادات الجماعات المحلية وهذا ما أدى إلى وقوع أكثر من 80% من البلديات في العجز في الفترة الممتدة من 2014-2017.

ونحاول في دراستنا التركيز على إحدى البلديات التي مسها العجز المالي وهي بلدية الطاهير، بالرغم من أنها تتمتع بمقومات اقتصادية من المفروض تساعد على تخطي هذه الظاهرة. وتعتبر بلدية الطاهير إحدى أهم بلديات ولاية جيجل، تعد ثاني بلدية من حيث الأهمية نظرا لموقعها الإستراتيجي المميز، وثالث بلدية من حيث الكثافة السكانية، تقع شرق مقر الولاية و تبعد ب : 18 كم وتتربع على مساحة تقدر ب 64,88 كم². وما أثار انتباهنا الأهمية البالغة التي أولتها الدولة للبلدية والإصلاحات المنتهجة من طرفها لجعل من البلدية محور التنمية الاقتصادية. وبالرغم من هذا فإن جل بلديات الوطن واقعة في العجز ومن بينها بلدية الطاهير العاجزة بالرغم من امتلاكها لموارد معتبرة.

ان معرفة الأسباب الناجمة عن العجز في بلدية الطاهير في 2017 سيسمح بإعطاء تشخيص ملائم للوضعية المالية السلبية التي آلت إليها البلدية، ومن تم تسهيل إعطاء الحلول الناجعة من جانب الفاعلين على مستوى البلدية المعنية للتقليل من العجز.

إن موضوع عجز ميزانية البلدية يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي الأسباب الفعلية الناجمة عن تسجيل عجز مالي في ميزانية بلدية الطاهير خلال سنة 2017 بالرغم من أنها عرفت فوائض مالية طوال العشرية الاخيرة؟

اما فرضيات الدراسة فهي:

-إن نسبة الاقتطاع المعتبرة لنفقات التجهيز والاستثمار كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى حالة العجز المالي ببلدية الطاهير.

-المهام الإضافية الموكلة إلى البلدية بسبب العشرية السوداء أدت إلى زيادة النفقات العامة وهذا ما ساهم في تفاقم ظاهرة العجز المالي.

-إن ضعف وتذبذب الموارد المحلية خاصة الجبائية منها وسوء استغلال الموارد المتاحة له دور في تعقيد وتفاقم حالة العجز المالي لبلدية الطاهير.

في دراستنا الميدانية فقد اعتمدنا على دراسة حالة بلدية الطاهير، حيث عرضنا واقع ميزانية البلدية محل الدراسة بنوع من التحليل الكمي والنسبي. وقد ركزنا في دراستنا على ظروف حصول هذه الظاهرة في سنة 2017. بالإضافة الى تحليل الحساب الإداري لسنتين سابقتين 2015 و 2016.

فخصصنا المحور الأول للقواعد التي تحكم ميزانية البلدية ووثائقها، وقمنا في المحور الثاني بتحليل الحساب الإداري لقسم التسيير تحليل لسنتي 2015 ، 2016 و 2017 وهذا من أجل تحديد العجز الموازي في السنة الأخيرة .

المحور الأول: قواعد ووثائق ميزانية البلدية

تعتبر ميزانية البلدية عملا منظما، يندرج في إطار قانوني و تقني منظم تنظيما دقيقا، يتم عن طريق توقع النفقات و الإيرادات، و الترخيص لإجراء عملياتها (الشريف رحمان، 2003).

أولاً: القواعد التي تحكم ميزانية البلدية

لقد ورد تعريف ميزانية البلدية في القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية على النحو الموالي: " ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص و إدارة يسمح بسير المصالح البلدية و تنفيذ برنامجها للتجهيز و الاستثمار".

تحدد ميزانية البلدية من حيث الزمان بقاعدة السنوية، ومن حيث المبالغ بقاعدة الشمولية، ومن حيث تقديمها بقاعدة الوحدة، ومن حيث مداها بقاعدة التوازن، ومن حيث مرونتها بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات.

1.1. قاعدة السنوية : يراد بهذه القاعدة تقدير النفقات و الإيرادات بصورة دورية و لمدة سنة واحدة (زينب كريم الداوي، 2013)، وذلك ليسهل مراقبة تنفيذها فلو طالت هذه الفترة فإنه يصعب التنبؤ بتقديراتها. ان فترة السنة تتوافق مع النظام الذي يسير عليه الأفراد والمؤسسات في إجراء حساباتهم، كما تتوافق مع التسلسل الطبيعي لفصول السنة الأربعة، والتي تتفاوت في مواسمها وظروفها المناخية وطبيعة النشاط الاقتصادي والخدمي. وبما أن نفقات و إيرادات الدولة تتفاوت هي الأخرى مع تفاوت تلك الفصول، اعتمدت السنة الواحدة فترة دورية للميزانية (محمد طاقة، هدى العزاوي، 2007).

وقد نصت المادة 176 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية على مايلي: " ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للبلدية"، أي أن القانون أوضح أن الفترة القانونية لإعداد ميزانية البلدية هي سنة كاملة (السنة المدنية أي من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر).

وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى تحديد فترات الميزانية بسنة، يمكن أن نذكر:

- أن غالبية الحسابات الأخرى سواء كانت عامة أو خاصة تحدد بسنة، فتغيير هذه المدة قد يؤدي إلى الإخلال بالحياة الاقتصادية في كل وقت .
- تلاؤم فترة السنة النفقات والإيرادات التي تتفاوت خلال السنة.

- إن مراحل تحضير ومناقشة واعتماد الميزانية يتطلب وقتا محددا وجهدا كبيرا، إذ يصعب تكرار مثل هذا العمل خلال فترة قصيرة من الزمن.

2.1. قاعدة الوحدة : تعني هذه القاعدة تسجيل كافة النفقات و الإيرادات المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة (سعيد علي محمد العبيدي، 2008)، لكن في مجال التطبيق هناك عدة وثائق خاصة بالميزانية، لكنها مرتبطة ببعضها البعض وبصورة موحدة كوثيقة الميزانية الأولية، فتح الاعتمادات المالية المسبقة، الميزانية الإضافية، الترخيص الخاص و الحساب الإداري. يحقق الالتزام بقاعدة وحدة الميزانية مزايا عديدة منها (علي زغود، 2011) :

- يحقق تطبيق قاعدة وحدة الميزانية سهولة معرفة المركز المالي، على عكس لو تم توزيع النفقات والإيرادات على عدة ميزانيات فإنه لا يتيح التحقق من المركز المالي بسهولة.

- يترتب على الأخذ بقاعدة وحدة الميزانية أن حسن أو سوء التصرف في الأموال يمكن الإحاطة به بسهولة، على عكس ما يحدث عند تجزئة النفقات العامة على عدد من الميزانيات.

3.1. قاعدة الشمولية : يمكن القول أن قاعدة شمولية الدولة تستلزم إدراج الإيرادات والنفقات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، ولهذا يطلق البعض على هذه القاعدة بقاعدة عمومية الميزانية. إذا كانت قاعدة وحدة الميزانية كما ذكرنا سابقا تهدف إلى إعداد وثيقة واحدة للميزانية، فإن قاعدة شمولية الميزانية تهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين إيراداتهم (عبد المطلب عبد المجيد، 2005). وتعني هذه القاعدة نوعا من تقديم الرخص الميزانية، وهذا التقديم يمكن أن يتم وفقا لطريقتين (طاهر الجنابي، 2017): طريقة الميزانية الصافية وطريقة الميزانية الإجمالية.

تتمثل الطريقة الأولى في إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، بحيث لا يدرج في باب الإيرادات إلا فائض الإيرادات على النفقات ولا يدرج من النفقات على الإيرادات. أما الطريقة الثانية فهي تلزم بإدراج كل نفقة وكل إيراد في الميزانية مهما كان مقداره ودون إجراء أي مقاصة بينهما، وهذه الطريقة هي المتبعة كمبدأ العمومية والشمول لأنها تتيح الفرصة للسلطة بمراقبة سير نفقاتها وكذلك محاربة الإسراف في الإنفاق.

4.1. قاعدة التوازن: الميزانية تعني مساواة الإيرادات مع النفقات، وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية ، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات عن النفقات فهذا يعبر عن وجود فائض في الميزانية (سوزي عدلي ناشد، 2009).

وقد أكد المشرع الجزائري على وجوب هذا المبدأ من خلال نص المادة 183 من القانون رقم: 10-11 على أنه " لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية، في حالة

ما إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة، فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظات خلال 15 يوما التي تلي استلامه، إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال 10 أيام".

إذا لم يتم التصويت على الميزانية ضمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة (المادة 183) خلال أجل ثمانية (08) أيام التي تلي تاريخ الإصدار المذكور أعلاه، تضبط تلقائيا من طرف الوالي (حسين مصطفى حسين، 1999)، وتحتوي ميزانية البلدية على قسمين: قسم التسيير و قسم التجهيز.

وبالتالي يجب أن يكون لكل قسم من أقسام الميزانية توازن خاص بالإيرادات والنفقات.

5.1. قاعدة عدم التخصيص: تخص مجموع الإيرادات الموجهة لتغطية مجموع النفقات باستثناء بعض الإيرادات التي تخصص بقانون نفقات معينة مثل تخصيص نسبة معينة من الدخل الجزافي لصيانة المساجد والمدارس... إلخ. وبذلك يمكن القول أنه وبصفة عامة لا يمكن تخصيص نوع معين من الإيرادات لمواجهة نوع معين من النفقات، لأنه في حالة الابتعاد عن هذه القاعدة، فذلك يعني فقدان الميزانية لمرونتها، كما قد يؤدي إلى الإسراف في بعض البنود والتوفير في بنود أخرى. إن هذا المبدأ لإبقاء المساواة بين النفقات والإيرادات بحيث تكون مجموع النفقات المبرمجة مضمونة كلها بمجموع الإيرادات دون أي أفضلية لأي نفقة على أخرى (عبد القادر موفق، 2015).

بدأ عدد البلديات العاجزة يتزايد منذ سنة 2014 وهذا تزامنا مع انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى تراجع مداخيل الدولة، ومع سياسة التقشف التي اتخذتها الدولة من تقليص الإعانات الموجهة للجماعات المحلية. ونحاول في دراستنا هذه التركيز على إحدى البلديات التي مسها العجز المالي وهي بلدية الطاهير خلال سنة 2017. الطاهير هي مدينة بالشرق الجزائري في إقليم ولاية جيجل الساحلية. هذه البلدة موجودة منذ فترة الحكم العثماني في الجزائر. تقع الطاهير على هضبة على بعد ثلاث (3) كلم تقريبا من البحر، يحدها من الشمال جرف عوينة الجنان بينما ترتفع تدريجيا نحو جبال بني سيار إلى الجنوب.

ثانيا: وثائق الميزانية البلدية

ميزانية البلدية تتكون من ثلاث وثائق أساسية (الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية، والحساب الإداري)، ووثيقتين ثانويتين (الإعتمادات المفتوحة مسبقا والترخيصات الخاصة).

1.2. الميزانية الأولية: تعتبر الميزانية الأولية الوثيقة الأساسية التي تقدر كل النفقات السنوية، فهي عبارة عن كشف تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة خلال السنة، يتم إعدادها قبل السنة المالية، وبالتحديد في 31 أكتوبر، تحتوي هذه الميزانية على فرع للتسيير وفرع للتجهيز والاستثمار :

❖ فرع التسيير: ويحتوي على ثلاث أعمدة مدرج فيها ما يلي:

- العمود الأول: "للتذكير ميزانية سابقة " يحتوي تخصيصات الميزانية الإضافية السابقة،
- العمود الثاني: "اقتراحات " يحتوي الاقتراحات المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي،
- العمود الثالث: "مصادقة " يحتوي التخصيصات الموافقة عليها من طرف السلطة الوصية.

❖ فرع التجهيز والاستثمار: يحتوي هو الآخر كذلك على ثلاثة أعمدة وهي:

- العمود الأول: " للتذكير " يحتوي تخصيصات الميزانية السابقة،
- العمود الثاني: " اقتراحات " يحتوي على التقديرات المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي،
- العمود الثالث: " مصادقة " يحتوي على التخصيصات الموافق عليها من طرف السلطة الوصية.

2.2. الاعتمادات المفتوحة مسبقا : هي اعتمادات يصادق عليها على إنفراد في حالة الضرورة، وتظهر قبل إعداد الميزانية الإضافية كوسيلة لتغطية بعض النفقات الإستعجالية، أي أنها تلك الإعتمادات التي لم تدخل في الميزانية الأولية ولم تظهر ضرورتها إلا بعد إعداد الميزانية الأولية، ويتم اعتمادها بمداولات في انتظار تسويتها في الميزانية الإضافية.

3.2. الميزانية الإضافية: إن الميزانية الإضافية ما هي إلا ميزانية تكميلية، ترحيلية ومعدلة للميزانية الأولية، وتمثل الوثيقة المالية الثانية الأساسية في الميدان المالي البلدي، يتم إعدادها قبل 15 جوان من السنة المالية، وتحتوي هذه الميزانية مثل الميزانية الأولية على فرعين هما:

❖ فرع التسيير: ويحتوي على خمسة أعمدة مدرج فيها مايلي:

- في العمود الأول: " ميزانية أولية " توجد تخصيصات الميزانية الأولية الموافق عليها،
- في العمود الثاني و الثالث: عمودين موحدين تحت عنوان " تعديلات " توجد الزيادات أو التخفيضات الخاصة بتخصيصات الميزانية الأولية الموافق عليها،

- في العمود الرابع: "اقتراحات جديدة" توجد التخصيصات الجديدة، إنه مجموع الأعمدة السابقة.

❖ فرع التجهيز و الاستثمار: ويحتوي على ستة أعمدة مدرج فيها مايلي:

- في العمود الأول: " ميزانية أولية " توجد تخصيصات الميزانية الأولية الموافق عليها،
- في العمود الثاني: توجد تحويلات السنة المالية السابقة، أي الفائض أو العجز، ومالم يتم القيام به من نفقات و إيرادات،

- في العمود الثالث و الرابع: موحدين تحت عنوان " تعديلات " توجد الزيادات و التخفيضات الخاصة بالتخصيصات المسجلة في العمود الأول، وكذلك التخصيصات الجديدة غير المقدرة في الميزانية الأولية،

- في العمود الخامس: " اقتراحات جديدة " توجد التخصيصات الجديدة المتضمنة في مواد الأعمدة الأربعة السابقة،

- في العمود السادس: " مصادقة " توجد التخصيصات الموافق عليها من طرف السلطة الوصية للبلدية.

4.2. الترخيصات الخاصة: هي الوثيقة الثانوية خلال السنة المالية، وهي أيضا اعتمادات يصادق عليها على انفراد في حالة الضرورة، وتكون بعد التصويت على الميزانية الإضافية، ويتم اعتمادها بمداولات في انتظار تسويتها في الحساب الإداري، إذن فهي لها نفس دور الإعتمادات المفتوحة مسبقا لكن تختلف معها فقط في وقت فتحها.

5.2. الحساب الإداري: هو مجموع الميزانيتين (الميزانية الأولية و الميزانية الإضافية)، فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للبلدية، يقدم لنا النفقات و الإيرادات المحصلة فعليا خلال السنة المالية، و كل البواقي سواء في قسم التسيير أو التجهيز و الإستثمار، كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت، يعد هذه الميزانية رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره الأمر بالصرف و ذلك قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية.

يحتوي هذا الحساب على أربعة أعمدة مدرج فيها مايلي:

- في العمود الأول: ميزانية أولى و ترخيص استثنائي، توجد تخصيصات الميزانية الإضافية، و الترخيصات الاستثنائية التي تمت الموافقة عليها.
- في العمود الثاني: " تقييدات " توجد تقييدات النفقات و الإيرادات.
- في العمود الثالث: " إنجازات " يحتوي على النفقات و الإيرادات المنجزة أو المنفذة.
- في العمود الرابع: " مالم ينجز " يحتوي على إيرادات و نفقات البلدية التي لم تنجز بعد.

المحور الثاني: تحليل الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2015، 2016 و 2017

أولا: تحليل الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2015

1. تحليل المعطيات وتحديد الفائض الموازنتي: - من خلال الاطلاع على الحساب الإداري لبلدية الطاهير لسنة 2015 (انظر الملحق 1) لاحظنا أن هناك فائضا محققا في السنوات المالية السابقة (الحساب 82 والذي يعبر عن المنتوجات المالية) يقدر ب 496 632 928 دج وهو أقل من القيمة التي كان عليها في سنة 2014.

- في نفس السنة لدينا فائض وهمي محقق في حساب فائض الإيرادات (الحساب 85) يقدر ب 804 402 195 دج.

1.1. حساب الفائض الحقيقي

لابد في هذا السياق التفريق بين الفائض الوهمي والذي يعبر عن قيمة الفارق (ح/ 85) والفائض الحقيقي والذي يحسب من خلال طرح مجموع الإعانات من قيمة الحساب (ح85). وقد سمي فائضا وهميا لأنه بكل بساطة فائض غير حقيقي. فلو استثنينا إعانات الدولة لكانت ربما قيمة الفارق المحتملة سالبة. لهذا فلمعرفة الفائض الحقيقي لابد أولا من طرح الإعانات التالية: الحساب 740 منح معادلة التوزيع والحساب 799 ناتج استثنائي آخر من قيمة الحساب (ح85).

وعليه فمجموع الإعانات = 12 691 000 + 583 827 = 13 518 583 دج
الفائض الحقيقي = فائض الإيرادات - مجموع الإعانات = 13 518 583 - 195 804 402 =

$$\text{الفائض الحقيقي} = 182\ 285\ 819$$

2.1. حساب نسبة الاقتطاع

يتم حساب نسبة الاقتطاع (الحساب 83) بالطريقة التالية:

لدينا:

$$\text{الحساب 83 (الاقتطاع)} = \text{الحساب 74} + \text{الحساب 75} + \text{الحساب 76} - \text{الحساب 755} + \text{الحساب 670} + \text{الحساب 679} \times [\text{نسبة الاقتطاع}].$$

ومنه نسبة الاقتطاع (Y) = $\frac{\text{الحسابات (76+75+74)} - \text{الحسابات (679+670+755)}}{\text{ح 83}} \times 100$.
ونطبق العملية كالتالي:

$$(9\ 223\ 887 + 6\ 348\ 520 + 2\ 084\ 100) - (265\ 339\ 371 + 58\ 920\ 110 + 145\ 110\ 175) = 451\ 713\ 149 - 469\ 369\ 657 =$$

$$\text{الحساب 83 (الاقتطاع لنفقات التجهيز)} = 245\ 089\ 143 \text{ دج}$$

نقوم بعملية حسابية وهي القاعدة الثلاثية للحصول على نسبة الاقتطاع كالأتي:

$$\text{ح 83} = (451\ 713\ 149) \times (Y)$$

$$Y = 451\ 713\ 149 / 245\ 089\ 143$$

$$\text{ومنه } Y = \text{ح 83} / 451\ 713\ 149$$

$$Y = 0.54 \times 100 = 54\%$$

إن نسبة الاقتطاع (54%) الموجهة إلى قسم التجهيز والاستثمار مرتفعة لكن انخفضت نوعا ما بالمقارنة مع نسبة الاقتطاع لسنة 2014 حيث لم يتبق لتغطية مصاريف التسيير سوى نسبة (46%) من الإيرادات الجبائية وهذا الانخفاض في نسبة الاقتطاع رافقه ارتفاع في مصاريف المستخدمين بسبب ارتفاع في التوظيف.

2. حساب إيرادات البلدية الذاتية

لحساب إيرادات البلدية الذاتية نقوم بالعملية التالية:

$$\begin{aligned} \text{إيرادات البلدية الذاتية} &= \text{الحساب 70 (منتجات الاستغلال)} + \text{الحساب 71 (ناتج الأملاك العمومية)} \\ &+ \text{الحساب 72 (تحصيلات وإعانات)} + \text{الحساب 75 (ضرائب غير مباشرة)} + \text{الحساب 76 (ضرائب مباشرة)}. \\ \text{إيرادات البلدية الذاتية} &= 265\ 339\ 371 + 10\ 127\ 318 + 2\ 181\ 225 + 156\ 105\ 354 + 58\ 920\ 110 \end{aligned}$$

$$\text{إيرادات البلدية الذاتية} = 492\ 673\ 380 \text{ دج}$$

نلاحظ أنها ارتفعت بالمقارنة مع إيرادات البلدية الذاتية لسنة 2014 بنسبة 4%.

بمقارنة هذه الإيرادات مع مصاريف المستخدمين والمقدرة ب 389 503 524 دج نلاحظ أنها ارتفعت هي الأخرى بنسبة 19% بالمقارنة بمصاريف المستخدمين لسنة 2014، نجد انها تمثل نسبة 79% من قيمة إيرادات البلدية الذاتية.

3. حساب نتيجة السنة المالية

نقوم بحساب نتيجة السنة المالية لكن أولاً نقوم بعرض الخطوات التي تمر بها الإيرادات البلدية الذاتية بعد الاقتطاع منها النفقات الإجبارية القانونية وهي (2%)، (3%)، (4%) ثم الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار بنسبة (54%) يتبقى منها مايلي:

• (الإيرادات البلدية الذاتية) - (2%) - (3%) - (4%) - (54%) = (الإيرادات البلدية الذاتية) - (ح670 المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة) - (ح 663 إعانات لمختلف الهيئات) - (ح679 مساهمات وأداءات أخرى لفائدة الغير) - (ح 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار).

$$= 245\,089\,143 - 9\,223\,887 - 48\,105\,247 - 6\,348\,520 - 492\,673\,380 = 183\,806\,582 \text{ دج.}$$

هذا الباقي لا يغطي إلا ما نسبته (19.5%) من مجموع النفقات.

• مجموع النفقات = 939 195 909 دج (مجموع النفقات انخفض بالرغم من ارتفاع مصاريف المستخدمين أي هناك مصاريف تم تخفيضها أو التخلي عنها وهذا ما يسمى بالضغط على المصاريف) نطرح منه النفقات التي تم تغطيتها عن طريق الإيرادات البلدية الذاتية لنجد ما تبقى بدون تغطية : (مجموع النفقات) - (ح670 + ح663 + ح679 + ح83) - الباقي من الإيرادات البلدية الذاتية .

$$= 939\,195\,909 - 308\,866\,798 - 183\,806\,582 = 446\,522\,528 \text{ دج .}$$

إذا ما تبقى من النفقات هو 446 522 528 دج والتي تمثل نسبة 47.5 % كنفقات غير مغطاة من الموارد الداخلية.

إذا النسبة المتبقية (47.5%) تغطي عن طريق إعانات الدولة وهي: ح74 (اشتراكات صندوق التضامن والضمان) ، ح79 (ناتج استثنائي) وح82 (الفائض المتراكم للسنوات المالية السابقة).

$$\text{مجموع الإعانات} = 145\,694\,002 + 583\,827 = 145\,110\,175 \text{ دج}$$

إذا قيمة الإعانات انخفضت بنسبة (7%) والباقي من النفقات يغطي بواسطة الفائض المرحل لأن الإعانات هي أموال مخصصة لا يمكن استعمالها إلا في مواضعها ولا يمكن نقلها من حساب إلى آخر.

$$\text{الباقي} = (44\,652\,528) - (145\,694\,002) = 300\,828\,526 \text{ دج}$$

الفائض المرحل لسنة 2015 - الباقي = الباقي من الفائض المرحل = نتيجة السنة المالية.

$$(496\,632\,928) - (300\,828\,526) = 195\,804\,402 \text{ دج}$$

وهذه هي النتيجة المالية والتي تظهر في الحساب 85 (فائض الإيرادات) .

من هنا نستنتج أن البلدية في حالة فائض موازنتي متناقص لكن مع الدعم الحكومي لها بنسبة (15%).

ثانيا: تحليل الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2016

1. تحليل المعطيات وتحديد العجز أو الفائض الموازناتي:

من خلال الحساب الإداري لسنة 2016 (انظر الملحق 2) نلاحظ أن هناك فائضا محققا في السنوات المالية السابقة وذلك في الحساب 82 (فائض السنوات المالية السابقة) يقدر بـ 326 446 924 دج وهو أقل منه خلال سنة 2015.

لدينا فائض وهمي محقق في الحساب 85 (فائض الإيرادات) يقدر بـ 44 356 308 دج في سنة 2016، وقد انخفض بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2015.

1.1 حساب الفائض الحقيقي

لمعرفة الفائض الحقيقي لابد أولا من طرح الإعانات التالية: الحساب 740 منح معادلة التوزيع والحساب 799 ناتج استثنائي آخر من قيمة الحساب (ح85).

$$\text{الفائض الحقيقي} = (\text{الحساب 85}) - (\text{الحساب 740} + \text{الحساب 799})$$

$$\text{مجموع الإعانات} = \text{الحساب 740} + \text{الحساب 799}$$

$$\text{مجموع الإعانات} = 27\,850\,000 + 307\,192$$

$$\text{مجموع الإعانات} = 28\,157\,192$$

$$\text{ومنه الفائض الحقيقي} = 28\,157\,192 - 44\,356\,308$$

$$\text{الفائض الحقيقي} = 16\,199\,116 \text{ دج .}$$

هنا نلاحظ أن الفائض سواء الحقيقي أو الوهمي يتناقص والإعانات المقدمة من صندوق الضمان والتضامن تتزايد. وعليه نستنتج ان هناك علاقة طردية بين هذين العنصرين.

1.2 حساب نسبة الاقتطاع

يجب معرفة النسبة المطبقة في الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار: يتم حساب هذا الاقتطاع (الحساب 83) بالطريقة التالية:

$$\text{الحساب 83 (الاقتطاع)} = \frac{(\text{الحساب 74} + \text{الحساب 75} + \text{الحساب 76}) - (\text{الحساب 755} + \text{الحساب 670} + \text{الحساب 679})}{(\text{نسبة الاقتطاع})} \times 100$$

$$\text{ومنه فان نسبة الاقتطاع (Y)} = \frac{(\text{الحسابات } (76+75+74) - \text{الحسابات } (755+670+679))}{(\text{نسبة الاقتطاع})} \times 100$$

$$\text{ومنه نطبق العملية كالتالي: } (27\,850\,000 + 36\,325\,936 + 236\,156\,164) - (2\,069\,200 + 282\,829\,546) = 9\,406\,586 \text{ دج}$$

$$\text{الحساب 83 (الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار)} = 31\,375\,502 \text{ دج}$$

نقوم بعملية حسابية وهي القاعدة الثلاثية للحصول على نسبة الاقتطاع كالتالي:

$$\text{ح/83} = (282\,829\,546) \times (Y)$$

$$\text{ومنه } Y = (282\ 829\ 546) / (83) =$$

$$Y = (282\ 829\ 546) / (31\ 375\ 502) =$$

$$Y = 100 * 0.11 = 11\%$$

إن نسبة الاقتطاع (11%) الموجهة إلى قسم التجهيز والاستثمار سقطت سقوط حرا بالمقارنة مع اقتطاع سنة 2015 ويتبقى لتغطية مصاريف التشغيل نسبة (89%) من الإيرادات الجبائية وهذا الانخفاض في نسبة الاقتطاع رافقه ارتفاع في مصاريف المستخدمين بسبب التوظيف والانخفاض المحسوس في الإيرادات الجبائية وإعانات الدولة.

3. حساب إيرادات البلدية الذاتية

لمعرفة إيرادات البلدية الذاتية نقوم بالعملية التالية :

الإيرادات البلدية الذاتية = (ح/ 70 منتوجات الاستغلال) + (الحساب 71 ناتج الأملاك العمومية) + (الحساب 72 تحصيلات وإعانات) + (الحساب 75 ضرائب غير مباشرة) + (الحساب 76 ضرائب مباشرة) + (الحساب 798 أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر).

$$\text{إيرادات البلدية الذاتية} = 1\ 975\ 275 + 15\ 132\ 179 + 66\ 955\ 384 + 36\ 325\ 936 = 236\ 156\ 164$$

$$\text{إيرادات البلدية الذاتية} = 356\ 544\ 939 \text{ دج}$$

نلاحظ أنها انخفضت بالمقارنة مع إيرادات البلدية الذاتية لسنة 2015 بنسبة (28%) وهذا انخفاض مؤثر. وبمقارنة هذه الإيرادات مع مصاريف المستخدمين والمقدرة بـ 415 699 896 دج (نلاحظ أنها ارتفعت هي الأخرى بنسبة (7%) بالمقارنة مع سنة 2015، ونجد أن مصاريف المستخدمين أكبر من إيرادات البلدية الذاتية.

4. حساب نتيجة السنة المالية

نقوم بحساب نتيجة السنة المالية لكن أولاً نقوم بعرض الخطوات التي تمر بها الإيرادات البلدية الذاتية بعد الاقتطاع منها النفقات الإجبارية القانونية وهي (2%)، (3%)، (4%) ثم اقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار بنسبة (11%)، فيتبقى منها مايلي:

$$\begin{aligned} & \bullet \text{ (إيرادات البلدية الذاتية) - ح670 (المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة) - ح663 (إعانات لمختلف الهيئات) - ح679 مساهمات وأداءات أخرى لفائدة الغير) - ح83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار} \\ & = 31\ 375\ 502 - 9\ 406\ 586 - 171\ 136 - 60\ 026\ 767 - 356\ 544\ 939 = 309\ 564\ 946 \text{ دج} \end{aligned}$$

هذا الباقي لا يغطي إلا ما نسبته (46%) من مجموع النفقات.

هذا المبلغ 666 792 747 دج يمثل مجموع النفقات، والذي نلاحظ أنه يواصل في الانخفاض بالرغم من ارتفاع مصاريف المستخدمين، أي هناك مصاريف تم تخفيضها أو التخلي عنها، وهذا ما يسمى بالضغط على

المصاريف، طرح منه النفقات التي تم تغطيتها عن طريق إيرادات البلدية الذاتية لنجد ما تبقى من النفقات بدون تغطية :

مجموع النفقات - (ح670 + ح663 + ح679 + ح83) - الباقي من إيرادات البلدية الذاتية.

$$= 310\,247\,808 - 46\,979\,993 - 666\,792\,747 = 309\,564\,946$$

إذا ما تبقى من النفقات هو 310247808 دج والتي تمثل نسبة (46.5%) كنفقات غير مغطاة من الموارد الداخلية.

إذا النسبة المتبقية (46.5%) تغطي عن طريق إعانات الدولة (ح74 اشتراكات صندوق الضمان والتضامن) و (ح79 ناتج استثنائي) بالإضافة إلى (الفائض المتراكم للسنوات المالية السابقة).

$$\text{مجموع الإعانات} = 307\,192 + 27\,850\,000$$

$$\text{مجموع الإعانات} = 28\,157\,192 \text{ دج}$$

إذا قيمة الإعانات انخفضت بنسبة (81%) وهذا انخفاض كبير بالرغم من تناقص النتيجة المالية للسنة السابقة، إلا أن الدولة تخلت تقريبا عن إعانتها لبلدية الطاهير لسبب مجهول، أما الباقي من النفقات يغطي بواسطة الفائض المرحل لأن الإعانات هي أموال مخصصة لا يمكن استعمالها إلا في مواضعها ولا يمكن نقلها من حساب إلى آخر.

الباقي = الباقي من النفقات الغير مغطاة - الإعانات

$$310\,247\,808 - 28\,157\,192 = 282\,090\,615 \text{ دج.}$$

الفائض المرحل لسنة 2016 - الباقي = الباقي من الفائض المرحل

$$326\,446\,924 - 282\,090\,615 = 44\,356\,308 \text{ دج}$$

وهذه هي نتيجة الحساب 85 (فائض الإيرادات).

$$\text{النتيجة المالية} = 44\,356\,308 \text{ دج}$$

من هنا نستنتج أن البلدية في حالة فائض موازنتي متناقص لكن مع الدعم الحكومي لها بنسبة 4% وهنا يكمن التناقض بين تناقص مداخل البلدية الذاتية من جهة وتطبيق الدولة عليها سياسة نقشفية من جهة أخرى.

ثالثا: تحليل الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2017

1.3. تحليل المعطيات و تحديد العجز الموازي:

من خلال الحساب الإداري لسنة 2017 (انظر الملحق3) نلاحظ أن هناك فائضا محققا في السنوات المالية السابقة وذلك في الحساب 82 (فائض السنوات المالية السابقة) بمبلغ 176 315 211 دج وهو أقل من قيمة سنة 2016.

بالمقابل، لدينا فائض وهمي محقق في سنة 2016 يقدر ب 66 706 985 دج في الحساب 85 (فائض الإيرادات) وقد ارتفع نوعا ما مقارنة بسنة 2016 والملاحظة المهمة في هذه السنة هي ظهور الحساب 790 (منحة إعادة التوازن) وهذا الحساب خاص بحدوث العجز الموازي لذلك نقوم بحساب العجز الحقيقي.

أسباب العجز الموازي في بلدية الطاهير

ولمعرفة العجز الحقيقي لابد أولاً من طرح الإعانات التالية: الحساب 740 (منح معادلة التوزيع) والحساب 799 (ناتج استثنائي آخر)، بالإضافة إلى الحساب 790 (منحة إعادة التوازن) لأن في هذه السنة ظهر عجز موازني أكبر من قيمة منحة إعادة التوازن وهذا ما سنركز عليه.

العجز الحقيقي = مجموع الإعانات - الفائض الوهمي.

العجز الحقيقي = (الحساب 740 + الحساب 799 + الحساب 790) - الحساب 85 .

مجموع الإعانات = الحساب 740 + الحساب 799 + الحساب 790.

مجموع الإعانات = 90 000 000 + 2 637 253 + 53 421 000

مجموع الإعانات = 146 058 253

العجز الحقيقي = 146 058 253 - 66 706 985

العجز الحقيقي = 79 351 267 دج

وأما العجز الموازي فنحسبه من تقديرات الميزانية الأولية 2017 الخاصة بقسم التسيير، لأن البلدية تقوم بإعداد ميزانيتها الأولية على أساس تقديراتها لإيراداتها ونفقاتها، ثم في حالة العجز الموازي تقوم بإعداد ملف يسمى " ملف العجز " وتقدمه إلى مدير الإدارة المحلية ليدرس هذا الملف على مستواها، إن كان هذا العجز حقيقي أو وهمي، لأن هناك بلديات تقوم بتضخيم نفقاتها وتقليل إيراداتها المتوقعتين، بعد التحليل والدراسة والتأكد من صحة الوثائق المقدمة من طرف البلدية كالتي تخص مصالح الضرائب التي تبنى على أساسها تقديرات الإيرادات، يتم في الأخير إرسال طلب منحة إعادة توازن خاصة بالبلدية المعنية إلى وزارة الداخلية.

حيث بلغت تقديرات النفقات 700 223 460 دج بينما قدرت الإيرادات الخاصة بقسم التسيير بـ 564 561 423 دج أي أن العجز هو مقدار الفرق بين النفقات والإيرادات المقدرة.

العجز الموازي = 700 223 460 - 564 561 423 = 135 662 036

العجز الموازي لسنة 2017 = 135 662 036 دج

هنا نلاحظ أن الإعانات المقدمة من طرف صندوق التضامن والضمان قد ارتفعت بنسبة كبيرة وهي تساوي تقريباً العجز الموازني، أي أن العجز الموازني يغطي عن طريق إعانات إعادة التوازن وناتج استثنائي آخر.

2.3. حساب نسبة الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

يجب معرفة النسبة المطبقة في الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار وذلك لمعرفة مدى رشادة تسيير المال العام.

يتم حساب هذا الاقتطاع (الحساب 83) بالطريقة التالية:

لدينا:

(ح74+ح75+ح76)-(ح75+ح670+ح679)*(نسبة الاقتطاع) = الحساب 83(الاقتطاع).

ومنه نسبة الاقتطاع (Y)=[(الحسابات(74+75+76)-(الحسابات(755+67+679)/ (ح 83)]*100.

فنطبق العملية كالتالي: (443 993 + 5 9 229 933) - (2 361 623 + 36 537 363 + 53 421 000) = 2 000 000 + 443 993

$$= 309\,476\,769 \text{ دج}$$

الحساب 83 (الاقتطاع لنفقات التجهيز) = 309 476 769 دج

نقوم بعملية حسابية وهي القاعدة الثلاثية للحصول على نسبة الاقتطاع كالآتي :

$$Y * 309\,476\,769 = 83 \text{ ح}$$

$$\text{ومنه } Y = (83 \text{ ح}) / 309\,476\,769$$

$$Y = 309\,476\,769 / 309\,947\,676$$

$$Y = 100 * 0.1 = 10 \%$$

إن نسبة الاقتطاع (10 %) الموجهة إلى قسم التجهيز والاستثمار تمثل الحد الأدنى للاقتطاع، وهذا الانخفاض في نسبة الاقتطاع رافقه انخفاض في مصاريف المستخدمين، بسبب التقاعد والتقاعد المسبق للموظفين وارتفاع طفيف في الإيرادات الجبائية وارتفاع كبير في إعانات الدولة بسبب العجز.

3.3. حساب إيرادات البلدية الذاتية

إيرادات البلدية الذاتية = (الحساب 70 منتوجات الاستغلال) + (الحساب 71 ناتج الأملاك العمومية) + (الحساب 72 تحصيلات وإعانات) + (الحساب 75 ضرائب غير مباشرة) + (الحساب 76 ضرائب مباشرة) + (الحساب 798 أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر).

$$\text{الإيرادات البلدية الذاتية} = 305\,212 + 45\,219\,611 + 85\,368\,451 + 10\,877\,521 + 1\,985\,450 = 147$$

$$\text{الإيرادات البلدية الذاتية} = 448\,663\,180 \text{ دج}$$

نلاحظ أن إيرادات البلدية الذاتية لسنة 2017 ارتفعت مقارنة مع تلك لسنة 2016 بنسبة (25%) و هذا راجع إلى الارتفاع في إعانات الدولة (الحساب 72) والضرائب المباشرة (الحساب 76).

بمقارنة هذه الإيرادات مع مصاريف المستخدمين (حيث قدرت ب 375 029 721 دج وبانخفاض بنسبة (10%) مقارنة مع سنة 2016)، نلاحظ أنها يمكن تغطيتها عن طريق إيرادات البلدية الذاتية.

ثانيا: حساب نتيجة السنة المالية

نقوم بحساب نتيجة السنة المالية لكن أولا نقوم بعرض الخطوات التي تتبعها إيرادات البلدية الذاتية حيث بعد الاقتطاع منها النفقات الإجبارية القانونية وهي (2%)، (3%) و (4%) ثم الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار بنسبة (10%) يتبقى منها مايلي:

- (الإيرادات البلدية الذاتية) - (ح670 المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة) - (ح 663 إعانات لمختلف الهيئات) - (ح679 مساهمات وأداءات أخرى لفائدة الغير) - (ح 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار).

$$= 30\,947\,676 - 9\,229\,933 - 6\,922\,450 - 5\,443\,993 - 448\,663\,180$$

$$= 39\,611\,912\,606 \text{ دج}$$

هذا الباقي لا يغطي إلا ما نسبته (56%) من مجموع النفقات.

• يمثل هذا المبلغ 704 329 659 دج مجموع النفقات، والذي نلاحظ أنه ارتفع بالرغم من انخفاض مصاريف المستخدمين أي هناك مصاريف أخرى ارتفعت وهي (الحساب 60 السلع واللوازم) وتقرب 107 908 792 دج أي زادت بنسبة (200%) بالمقارنة مع سنة 2016 وتقريبا باقي سنوات الدراسة وهذا راجع إلى طبيعة هذا الحساب بحد ذاته كون أن البلدية تقتني ما يلزمها على فترات طويلة قد تصل إلى ثلاث سنوات لذلك ارتفع في هذه السنة بالذات وتعتبر هذه المصاريف ضرورية.

نطرح منه النفقات التي تم تغطيتها عن طريق إيرادات البلدية الذاتية لنجد ما تبقى من النفقات بدون تغطية ويتم حسابها كالتالي: (مجموع النفقات) - (ح 670 + ح 663 + ح 679 + ح 83) - (الباقي من الإيرادات البلدية الذاتية)

$$= 704\ 329\ 659 - 52\ 544\ 054 - 396\ 119\ 126 = 255\ 666\ 479 \text{ دج.}$$

إذا ما تبقى من النفقات هو 255 666 479 دج والتي تمثل نسبة (36%) كنفقات غير مغطاة بالموارد الداخلية.

إذا النسبة المتبقية (36%) تغطي عن طريق إعانات الدولة وهي: الحساب 74 (اشتراكات صندوق التضامن والضمان) والحساب 79 (ناتج استثنائي)، بالإضافة إلى الحساب 82 (الفائض المتراكم للسنوات المالية السابقة). مجموع الإعانات = 146 058 253 دج.

إذا قيمة الإعانات ارتفعت بخمس مرات مقارنة بالإعانات المقدمة في سنة 2016 والتي تظهر أنها أقل من قيمة النفقات المتبقية.

والباقي من النفقات يغطي بواسطة الفائض المرحل لأن الإعانات هي أموال مخصصة لا يمكن استعمالها إلا في مواضعها ولا يمكن نقلها من حساب إلى آخر فمثلا (الحساب 790 إعانة التوازن) المقدّر بتسعة ملايين سنتيم موجهة إلى حساب أجور الموظفين لأن البلدية عجزت عن دفع أجور موظفيها لمدة خمسة أشهر ناهيك عن دفع مستحقات الكهرباء والغاز.

$$\text{الباقي} = \text{الباقي من النفقات الغير مغطاة} - \text{الإعانات} = 255\ 666\ 479 - 146\ 058\ 253 = 608\ 225 \text{ دج}$$

الفائض المرحل لسنة 2017 - الباقي = الباقي من الفائض المرحل = النتيجة المالية = الحساب 85.

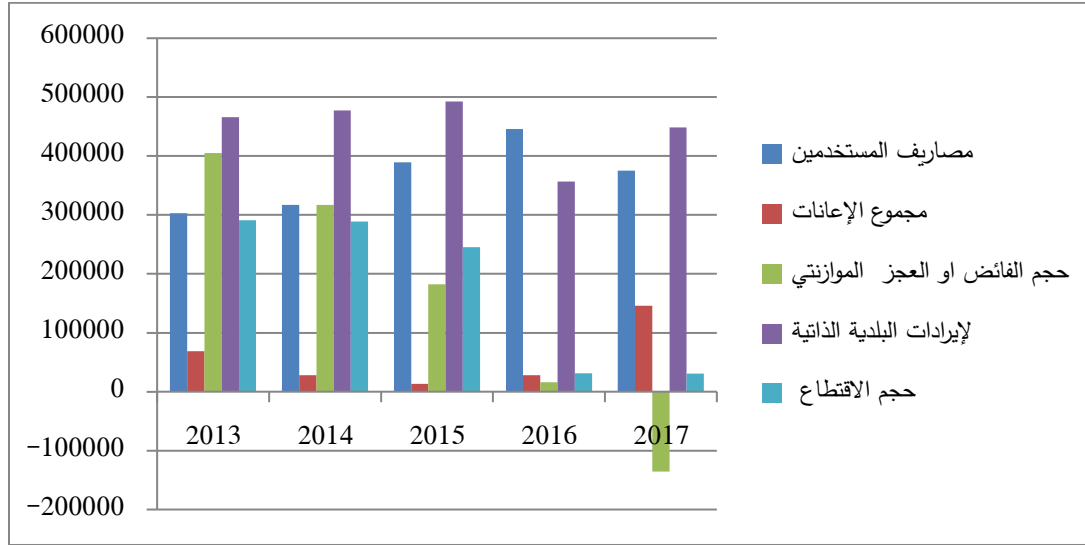
$$176\ 315\ 211 - 109\ 608\ 255 = 66\ 706\ 985 \text{ دج.}$$

أي النتيجة المالية = 66 706 985 دج وهذه هي نتيجة الحساب 85 (فائض الإيرادات).

من هنا نستنتج أن البلدية في حالة عجز موازنتي مع الدعم الحكومي لها بنسبة 20% تمكنت من إعادة التوازن لميزانياتها وإحداث فائض موازنتي وهمي.

وحتى نقوم بأخذ نظرة شاملة حول تطور بعض عناصر الميزانيات الخمس الأخيرة، ارتأينا أن نقوم بتجميعها في شكل رسومات بيانية حتى يسهل إعطاء صورة واضحة عن تطور حالة بلدية الطاهير، وهذا كما يلي:

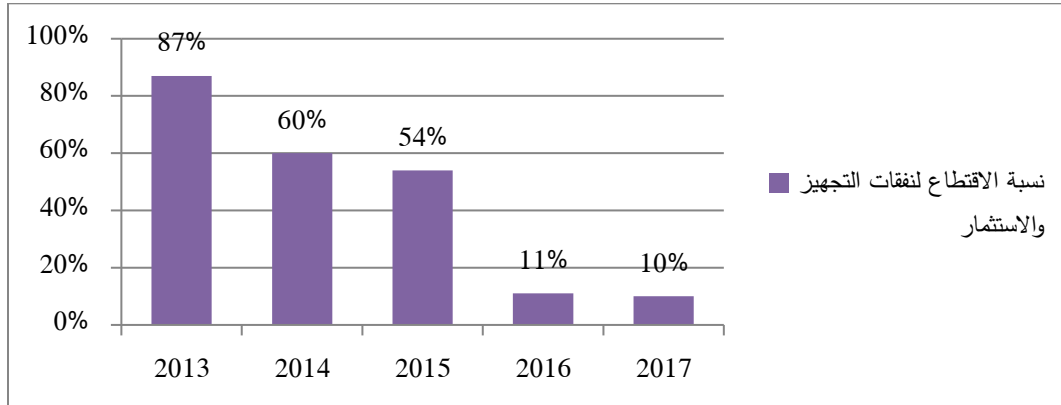
الشكل رقم (1): تطور نفقات وإيرادات و حجم العجز والفائض الموزني للسنوات من 2013 الى 2017 (المبالغ $\times 10^3$)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات من 2013 الى 2017.

من خلال الشكل رقم (1) يتبين لنا أن مصاريف المستخدمين تزايدت ابتداء من سنة 2013 لتصل إلى ذروتها في سنة 2016، بالمقابل نجد انخفاض في مجموع الإعانات وحجم الاقتطاع، وكذلك تميزت إيرادات البلدية الذاتية بالتزايد لكن بنسب ضئيلة، هذا ما أدى إلى انخفاض حجم الفائض الموزنتي إلى غاية حدوث العجز في سنة 2017 لانه قبل هذا التاريخ ، وبالتحديد في الأربعة سنوات السابقة نسجل فائض مالي.

الشكل رقم (2) : تطور نسبة الاقتطاع عبر السنوات الخمس.

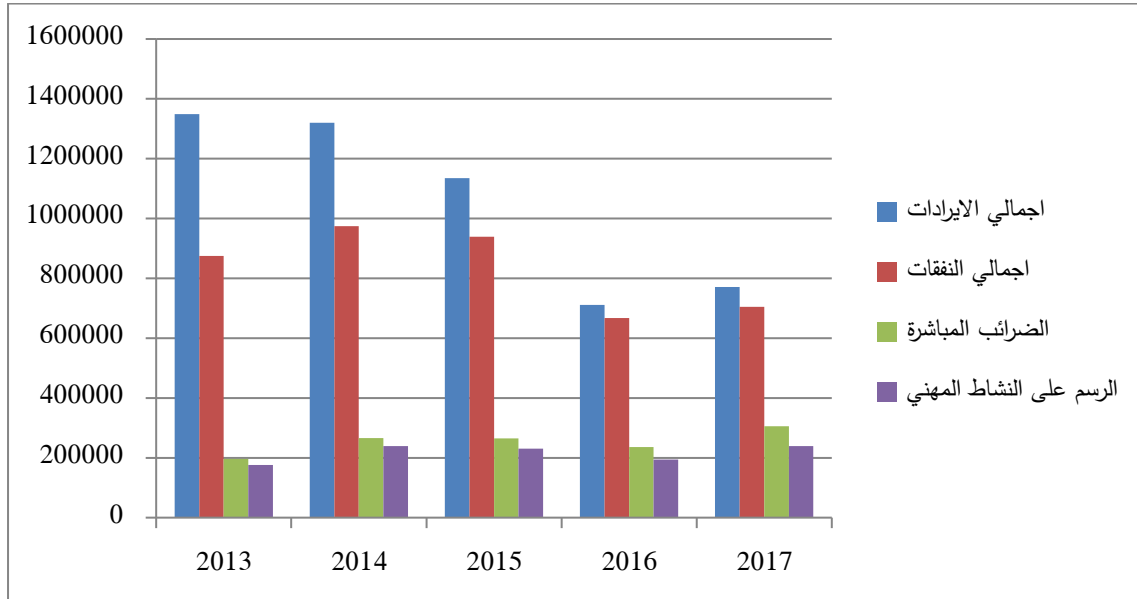


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات 2013-2017.

يبرز الشكل رقم (2) بشكل واضح النسب العالية للاقتطاع لصالح نفقات التجهيز والاستثمار، حيث نلاحظ أنه في سنة 2013 اعتمدت أعلى نسبة وهي 87%، ثم بدأت تتناقص تدريجيا لتصل إلى أدنى حد في السنتين 2016 و 2017 بـ 11% و 10% على التوالي. للعلم ان الحد الأدنى المسموح قانونا هو 10%.

أسباب العجز الموازي في بلدية الطاهير

الشكل رقم (3) : تطور إجمالي النفقات والإيرادات، الضرائب المباشرة والرسم على النشاط المهني خلال السنوات الخمس. (المبالغ $\times 10^3$)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات 2013-2017.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن الرسم على النشاط المهني يمثل الأغلبية الساحقة من الضرائب المباشرة وهذه الأخيرة في حد ذاتها تمثل نسبة ضئيلة مقارنة من إجمالي الإيرادات، ومن جهة أخرى، نلاحظ أن النفقات تتغير بنسب ضئيلة مقارنة مع الإيرادات التي انخفضت بشكل واضح في السنوات الخمس. و أيضا انخفاض متواصل للفارق بين الإيرادات والنفقات. غير انه تبقى قيمتي الضرائب المباشرة والرسم على النشاط المهني ثابتة على امتداد الخمس سنوات.

الخلاصة:

من خلال دراستنا نستنتج أن بلدية الطاهير وصلت إلى العجز الموازي خلال سنة 2017 بسبب استفاد الفائض المرحل للسنوات السابقة. أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد عرفت البلدية حالة فائض وهي الحالة التي في الحقيقة عاشتها البلدية على امتداد العشرية الأخيرة لما تتوفر عليه البلدية من تجهيزات اقتصادية مثل ميناء جن جن والمنطقة الصناعية.

ويمكن ذكر الأسباب الرئيسية للعجز في النقاط التالية:

-الملاحظ ان المجلس البلدي قد اعطى اهتماما بالغا للمشاريع الاستثمارية في السابق فمن خلال النسب العالية للاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار والتي وصلت إلى 87% في سنة 2013، ثم انخفضت الى 54% سنة 2015 لتصل الى مستواها الأدنى المسموح به قانونا وهو 10%، وهذا بعد تدهور الحالة المالية للبلدية.

- ارتفاع اجمالي النفقات الخاصة بمصاريف المستخدمين، فالتوظيف الواسع الذي عرفته البلدية منذ سنة 2014 فقد وظفت أزيد من 20 متصرف إقليمي ناهيك عن مناصب أخرى زادت في عددها عن 40 منصبا. وهذا

عدد كبير اذا ما قورن بالسنوات السابقة، و يبلغ عدد الموظفين الدائمين 319 وعدد الموظفين المتعاقدين 353 ليكون بذلك إجمالي عدد الموظفين 672 وهذا التوظيف الهائل اقتضته ظروف اجتماعية وسياسية معينة ولم يكن كحاجة ماسة للتوظيف.

-اعتماد الدولة لسياسة التقشف اثر على حجم الإعانات المقدمة مما أدى الى تراجع في حجم الإيرادات المحلية.

-و الأزمة المالية التي مست الجزائر أدت إلى تراجع النشاط التجاري والصناعي مما أدى إلى تراجع المداخيل الضريبية وخاصة الرسم على النشاط المهني ومداخيل الأملاك ومحاصيل الاستغلال، حيث نتيجة لرفع البلدية لأسعار المزادات وأسعار الإيجار لوحظ تراجع في الطلب وكذلك لوحظ أن البلدية تقوم بتقديم عقود امتياز لمدة ثلاثين سنة، مما يبقي الأسعار غير متغيرة لفترات جد طويلة.

-اتساع المهام الإضافية من طرف الدولة لصالح البلدية والمتمثلة أساسا في نفقات الاطعام المتعلقة بالمدارس الابتدائية. فبالرغم من أن القانون ينص على ضرورة توفير المال لإنجاح المهام الإضافية للبلديات، الا ان هذا لا نلمسه في الواقع.

توجيه أموال ضخمة إلى المشاريع التي تدخل في إطار تطوير البنى التحتية للاقتصاد و التي لا تدر أي عائد مباشر لبلدية الطاهير، للعلم أن هذه الأخيرة كانت تتمتع بمرملة تدر عليها مداخيل مالية لم تعد حاليا جزءا من ممتلكاتها.

في الأخير نقول أن الوضع المالي الجديد لبلدية الطاهير ما هو الا الوضع القائم منذ سنين لدى اغلب بلديات الوطن وأن هذه الوضعية عموما ما هي إلا صورة مصغرة عن حالة التبعية للميزانية المالية للدولة.

المراجع:

- الشريف رحمانى (2003)، أموال البلديات الإعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر، الجزائر، ص، 20، 21.
- زينب كريم الداوي (2013)، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- سعيد علي محمد العبيدي (2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الدجلة، عمان، ص: 204.
- سوزي عدلي ناشد. (2009) أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: 347.
- طاهر الجنابي (2017)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، (ب. س. ن)، ص: 114.
- عبد المطلب عبد المجيد (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ص: 89
- عبد القادر موفق(1999)، الرقابة حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 80
- المالية على البلدية في الجزائر. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الجزائر، 2015، ص: 112.
- علي زغدود (2008)، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 88.
- محمد طاقة، هدى العزاوي (2007)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ، ص 179 .

الملحق 1. الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2015

70-منتجات الاستغلال	2.181.225	60-مواد ولوازم	33.451.839
700- بيع السلع والخدمات	2.181.225	600-المنتجات صيدلانية	718.509
701-ارسال اداري	0	601-التغذية	1.552.988
702-خدمات مدفوعة للعمال	0	602-الملابس	0.00
703- حقوق الزيارة واللكم	0	603-الوقود	3.800.000
704- علاوات ملحقات المجازر	0	604-المحروقات	497.040
705-رسوم الجنائز	0	605-مواد تنظيف المباني	13.680.830
709-منتجات الاستغلال اخرى	0	606- ادوات الطرقات	561.600
		607-لوازم دراسية	3.609.941
		608-الطباعة والتجليد	2.892.047
		609- لوازم أخرى	6.138.882
71-منتجات الدومين	10.127.318	61-اشغال وخدمات خارجية	118.954.883
710-بيع الحصاد	0	610- الإيجار و التكاليف الإيجارية	15.530.070
711- تأجير المباني والأثاث والمعدات	9.169.218	611- الصيانة والإصلاح في الشركة	57.388.261
712- حقوق الطريق ، وقوف السيارات ،	356.600	612- اقتناء المعدات والأدوات الصغيرة	18.056.002
713- امتياز المقابر	0	613- المياه -الكهرباء- الغاز	27.979.748
719- منتجات الدومين الاخرى	601.500	614- أقساط التأمين والأثاث والعقارات	0
		619- مصروفات أخرى للممتلكات المنقولة وغير المنقولة	0
72- التحصيل والإعانات والاشتراكات	156.105.354	62-رسوم الإدارة العامة	14.400.731
720- التحصيل من تعويضات الاعانات العائلية والمزايا النقدية	0	620- تعويضات الوظيفة لأعضاء السلطة التنفيذية للبلدية	11.625.340
721- المشاركة في المساعدة الاجتماعية	5.368.000	621-نفقات البعثة	114.900
722- دعم الفائدة	0	622- رسوم إدارة القايض	0
723- منحة من الدولة وغيرها من السلطات العامة	150.053.420	623- وثائق عامة	143.640
7230- منحة للمدارس الابتدائية	23.140.000	624-مصاريف البريد	2.366.303
7231- الأثر المالي لزيادة المرتبات	121.748.000	625-مصاريف العقود والمنازعات	52.000
7239-الأخرى	5.165.420	626-الأعياد والاحتفالات	0
729- التحصيل والإعانة والمشاركة الأخرى	683.934	627- تكاليف النقل	7.440
		628- المسؤولية المدنية للتأمين	91.108
		629- المصروفات غير المتوقعة	
73- تخفيض التكاليف	0	63-تكاليف المستخدمين	389.503.524
730- العمل من الطاقة	0	630- مكافأة الموظفين الدائمين	162.992.701
739- التخفيضات الأخرى للتكاليف	0	631- أجور الموظفين المؤقتين	125.183.256
		632- مكافأة مختلفة	292.207
		635- رسوم اجتماعية	101.035.359
74-تقديمات صندوق الضمان	145.110.175	64-ضرائب ورسوم	286.000
740- إسناد التسوية	12.691.000	640- ضريبة على الرواتب والأجور (VF)	0
7400-مخصصات في الخدمات العامة	0	649- ضرائب ورسوم أخرى.	286.000
7401-مخصص التسوية	12.691.000		
741- فوائد كبار السن	0		
749- تقديمات أخرى	132.419.175		
75-ضرائب غير مباشرة	58.920.110	65-مصاريف مالية	0
750- ضريبة القيمة المضافة	55.762.314	651-الفوائد	0
751- رسم ذبح (ضرائب صحية على اللحوم)	0	651- مصاريف خدمات ذات محاسبة منفصلة بغير شخصية	0
752- ضريبة على العروض	0	معنوية	0
753- ضريبة على ألعاب الحظ	0	659- نفقات مالية أخرى	0
754- رسم الإقامة	0		

أسباب العجز الموازي في بلدية الطاهير

		2.084.100	755-حقوق الجفلات
		1.073.695	759 - ضرائب غير مباشرة أخرى
		1.073.695	7590-حقوق على رخصة البناء
		0	7591 – رسم خاص على المصنقات والعلامات المهنية
		0	7592 – رسم خاص على رخص العقارات
		0	7593 - ضريبة تتعلق بحماية البيئة
70.679.616	66- مخصصات وإعانات	265.339.371	76-الضرائب المباشرة
0	660 - تشجيع الفنون والعلوم	8.823.421	760 - الرسم العقاري
	661 - التعليم العام والمنح الدراسية والجوائز	1.503.784	761 - ضريبة الصرف الصحي
3.953.000	662 - التشجيع على التنمية الاقتصادية	230.520.100	762 الرسم على النشاط المهني
0	663 - المنح والمؤسسات المختلفة	10.822	763 - حصة البلدية على الدفع الجزائي والضرائب على الراتب والأجور
	664 - المكافآت والإعانة	31.029.595	
48.105.247	665 - الحماية الاجتماعية للمكفوفين	27.796.535	769 - الضرائب المباشرة الأخرى
2.504.636	666 - المساعدة الاجتماعية للمسنين	3.233.060	7690 - ضريبة الجزافية الوحيدة
7.072.900	667 - مخصصات التوظيف الخاصة		7691 - ضريبة الدخل الاجمالي (فئة العقارية)
4.786.700	669 - مخصصات ومنح أخرى		
0			
4.257.132			
15.572.407	67- المشاركات والحصص	0	77- المنتجات المالية
		0	770 الدخل من الأوراق المالية والمعاشات
		0	771-فائدة على القروض والذمم المدينة
		0	772 - منتجات خدمات ذات محاسبة منفصلة ودون الشخصية
		0	المعنوية
			779- المنتجات المالية الأخرى
6.348.520	670- المشاركة في صندوق الضمان الضرائب المباشرة	583.827	79 منتجات استثنائية
0	671 - المشاركة في تكاليف بين البلديات	0	
0	672 - تكاليف جماعية	583.827	790 - إعانات استثنائية من خدمة صندوق التضامن
9.223.887	679 - مصالح وخدمات أخرى لصالح أطراف أخرى		799 - منتجات استثنائية أخرى
42.534.060	69 - تكاليف استثنائية	496.632.928	82-المنتجات السابقة
0	690 – ارجاع أكثر من اللازم	496.632.9280	820 الفوائض المرحلة
0	691 - الإعانات الاستثنائية التي تدفعها البلدية	00	827 - منتجات من السنوات السابقة
42.534.060	699 - رسوم استثنائية	0	829 - إلغاءات ألغيت من خلال مرور أربع سنوات
8.724.501	82- التكاليف السابقة		
0	820- عجز مرحل		
5.880.382	826- التكاليف في السنوات السابقة		
2.844.181	828-الغاء وتخفيض والقبول إلى أي قيمة		
245.089143	83 – الاقتطاع		
939.195.909	مجموع النفقات	1.135.000.311	مجموع المداخيل
195.804.402	85-	-	85-الباقى-

الملحق 2. الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2016

44.544.077	60-مواد ولوازم	1.975.275	70-منتجات الاستغلال
786.733	600-المنتجات صيدلانية	1.975.275	700- بيع السلع والخدمات
10.011.195	601-التغذية	0	701-ارسال اداري
3.404.651	602-الملابس	0	702-خدمات مدفوعة للعمال
3.279.555	603-الوقود	0	703- حقوق الزيارة واللكم
397.146	604-المحروقات	0	704- علاوات ملحقات المجازر
12.477.140	605-مواد تنظيف المباني	0	705-رسوم الجنائز
0	606- ادوات الطرقات	0	709-منتجات الاستغلال اخرى
2.219.669	607-لوازم دراسية		
7.486.150	608-الطباعة والتجليد		
3.258.146	609- لوازم أخرى		
102.159.35	61-اشغال وخدمات خارجية	15.132.179	71-منتجات الدومين
4			
19.645.036	610- الإيجار و التكاليف الإيجارية 611- الصيانة	0	710-بيع الحصاد
34.465.301	والإصلاح في الشركة	14.530.479	711- تأجير المباني والأثاث والمعدات
10.290.577	612- اقتناء المعدات والأدوات الصغيرة	316.800	712- حقوق الطريق ، وقوف السيارات ،
36.559.519	613- المياه –الكهرباء- الغاز	0	713- امتياز المقابر
1.198.919	614- أقساط التأمين والأثاث والعقارات	284.900	719- منتجات الدومين الاخرى
0	619 - مصروفات أخرى للممتلكات المنقولة وغير المنقولة		
16.793.802	62-رسوم الإدارة العامة	66.955.384	72- التحصيل والإعانات والاشتراكات
10.474.963	620 - تعويضات الوظيفة لأعضاء السلطة التنفيذية	0	720 - التحصيل من تعويضات الاعانات العائلية والمزايا
5.425	لبلدية	3.500.000	النقدية
0	621-نفقات البعثة	0	721 - المشاركة في المساعدة الاجتماعية
154.595	622 - رسوم إدارة القابض	63.003.500	722 - دعم الفائدة
1.631.029	623 - وثائق عامة	62.973.500	723 - منحة من الدولة وغيرها من السلطات العامة
194.000	624-مصاريف البريد	0	7230 منحة للمدارس الابتدائية
1.842.592	625-مصاريف العقود والمنازعات	30.000	7231 - الأثر المالي لزيادة المرتبات
2.400.090	626 -الأعياد والاحتفالات	451.884	7239-الأخرى
91.108	627 - تكاليف النقل		729 - التحصيل والإعانة والمشاركة الأخرى
0	628 - المسؤولية المدنية للتأمين		
	629- المصروفات غير المتوقعة		
415.699.896	63-تكاليف المستخدمين	0	73- تخفيض التكاليف
160.825.901	630- مكافأة الموظفين الدائمين	0	730 - العمل من الطاقة
149.618.162	631- أجور الموظفين المؤقتين	0	739- التخفيضات الأخرى للتكاليف
212.087	632 - مكافأة مختلفة		
105.043.746	635 رسوم اجتماعية		
308.500	64-ضرائب ورسوم	27.850.000	74-تقديمات صندوق الضمان
0	640- ضريبة على الرواتب والأجور (VF)	27.850.000	740- إسناد التسوية
308.500	649- ضرائب ورسوم أخرى	0	7400-مخصصات في الخدمات العامة
		27.850.000	7401-مخصص التسوية
		0	741 - فوائد كبار السن
		0	749 - تقديمات أخرى

أسباب العجز الموازي في بلدية الطاهير

0	65-مصاريف مالية	58.920.110	75-ضرائب غير مباشرة
0	651-الفوائد	55.762.314	750- ضريبة القيمة المضافة
0	651 - مصاريف خدمات ذات محاسبة منفصلة بغير شخصية معنوية	0	751 رسم ذبح (ضرائب صحية على اللحوم)
0	659 - نفقات مالية أخرى	0	752 ضريبة على العروض
		0	753- ضريبة على ألعاب الحظ
		0	754- رسم الإقامة
		2.084.100	755-حقوق الجفلات
		1.073.695	759 - ضرائب غير مباشرة أخرى
		1.073.695	7590-حقوق على رخصة البناء
		0	7591 – رسم خاص على الملصقات والعلامات المهنية
		0	7592 – رسم خاص على رخص العقارات
		0	7593 - ضريبة تتعلق بحماية البيئة
25.426.337	66-مخصصات وإعانات	265.339.371	76-الضرائب المباشرة
0	660 - تشجيع الفنون والعلوم	3.786.015	760- الرسم العقاري
1.908.328	661 - التعليم العام والمنح الدراسية والجوائز	1.074.601	761 - ضريبة الصرف الصحي
7.054.940	662 - التشجيع على التنمية الاقتصادية	194.146.080	762 الرسم على النشاط المبي
171.136	663 - المنح والمؤسسات المختلفة	0	763 - حصة البلدية على الدفع الجزائي والضرائب على الراتب والأجور
1.660.800	664- المكافآت والإغاثة	37.149.466	769 - الضرائب المباشرة الأخرى
3.544.100	665- الحماية الاجتماعية للمكفوفين	34.830.739	7690 - ضريبة الجزائرية الوحيدة
4.780.700	666- المساعدة الاجتماعية للمسنين	2.318.727	7691 - ضريبة الدخل الاجمالي (فئة العقارية)
0	667 - مخصصات التوظيف الخاصة		
6.306.332	669- مخصصات ومنع أخرى		
15.433.354	67- المشاركات والحصص	0	77- المنتجات المالية
		0	770 الدخل من الأوراق المالية والمعاشات
		0	771-فائدة على القروض والذمم المدينة
		0	772 - منتجات خدمات ذات محاسبة منفصلة ودون الشخصية المعنوية
		0	779- المنتجات المالية الأخرى
6.026.767	670-المشاركة في صندوق الضمان الضرائب المباشرة	583.827	79 منتجات استثنائية
0	671 - المشاركة في تكاليف بين البلديات	0	790 - إعانات استثنائية من خدمة صندوق التضامن
0	672 - تكاليف جماعية	583.827	799 - منتجات استثنائية أخرى
9.406.586	679 - مصالغ وخدمات أخرى لمصالح أطراف أخرى		
69 - تكاليف استثنائية	7.142.728.58	82-المنتجات السابقة	326.446.924.25
0	690 – ارجاع أكثر من اللازم	326.446.924	820 الفوائض المرحلة
0	691 - الإعانات الاستثنائية التي تدفعها البلدية	0	827 - منتجات من السنوات السابقة
7.142.728	699 - رسوم استثنائية	0	829 - إلغاءات ألغيت من خلال مرور أربع سنوات
7.909.193	82- التكاليف السابقة		
0	820- عجز مرحل		
7.909.193	826- التكاليف في السنوات السابقة		
0	828-الغاء وتخفيض والقبول إلى أي قيمة		
31.375.502	83 - الاقتطاع		
666.792.747	مجموع النفقات	711.149.056	مجموع المداخيل
44.356.308	85-	-	85-الباقى

الملحق 3. الحساب الإداري لقسم التسيير لسنة 2017

107.908.792	60-مواد ولوازم	1.985.450	70-منتجات الاستغلال
919.927	600-المنتجات صيدلانية	1.985.450	700- بيع السلع والخدمات
8.785.733	601-التغذية	0	701-إرسال اداري
75.659.864	602-الملابس	0	702-خدمات مدفوعة للعمال
3.369.428	603-الوقود	0	703- حقوق الزيارة واللحم
0	604-المحروقات	0	704- علاوات ملحقات المجازر
7.727.800	605-مواد تنظيف المباني	0	705-رسوم الجنائز
0	606- ادوات الطرقات	0	709-منتجات الاستغلال اخرى
1.565.000	607-لوازم دراسية		
6.642.039	608-الطباعة والتجليد		
3.238.999	609- لوازم أخرى		
80.950.250	61-اشغال وخدمات خارجية	10.877.521	71-منتجات الدومين
18.042.206	610- الإيجار والتكاليف الإيجارية	0	70-بيع الحصاد
37.269.576	611- الصيانة والإصلاح في الشركة	8.197.621	711- تأجير المباني والأثاث والمعدات
5.351.627	612- اقتناء المعدات والأدوات الصغيرة	1.873.100	712- حقوق الطريق ، وقوف السيارات ، وقوف السيارات
20.100.256	613- المياه -الكهرباء- الغاز	0	713- امتياز في المقابر
186.582	614- أقساط التأمين والأثاث والعقارات	806.800	719- منتجات الدومين الأخرى
0	619- مصروفات أخرى للممتلكات المنقولة وغير المنقولة		
52.086.226	62-رسوم الإدارة العامة	85.368.451	72- التحصيل والإعانات والاشتراكات
8.475.150	620 - تعويضات الوظيفة لأعضاء السلطة التنفيذية للبلدية	0	720 - التحصيل من تعويضات الإعانات العائلية والمزايا النقدية
54.750	621-نفقات البعثة	2.744.000	721 - المشاركة في المساعدة الاجتماعية
0	622 - رسوم إدارة القابض	0	722 - دعم الفائدة
153.335	623 - وثائق عامة	82.538.773	723 - منحة من الدولة وغيرها من السلطات العامة
1.370.759	624-مصاريف البريد	0	7230 منحة للمدارس الابتدائية
38.525.287	625-مصاريف العقود والمنازعات	0	7231 - الأثر المالي لزيادة المرتبات
1.967.070	626 -الأعياد والاحتفالات	0	7239-الأخرى
307.520	627 - تكاليف النقل	85.677	729 - التحصيل والإعانة والمشاركة الأخرى
1.232.355	628 - المسؤولية المدنية للتأمين		
0	629- المصروفات غير المتوقعة		
375.029.721	63- تكاليف المستخدمين	0	73- تخفيض التكاليف
147.924.866	630- مكافأة الموظفين الدائمين		
130.741.736	631 - أجور الموظفين المؤقتين	0	730 - العمل من الطاقة
35.807	632 - مكافأة مختلفة	0	739- التخفيضات الأخرى للتكاليف
96.327.311	635 رسوم اجتماعية		
284.500	64-ضرائب ورسوم	53.421.000	74-تقديمات صندوق الضمان
0	640- ضريبة على الرواتب والأجور (VF)	53.421.000	740- إسناد التسمية
284.500	649- ضرائب ورسوم أخرى	0	7400-مخصصات في الخدمات العامة
		53.421.000	7401-مخصص التسوية
		0	741 - فوائد كبار السن
		0	749 - تقديمات أخرى
0	65-مصاريف مالية	45.219.611	75-ضرائب غير مباشرة

أسباب العجز الموازي في بلدية الطاهير

0	651-الفوائد	40.577.619	750- ضريبة القيمة المضافة
0	651 - مصاريف خدمات ذات محاسبة منفصلة بغير شخصية	0	751 رسم ذبح (ضرائب صحية على اللحوم)
0	معنوية	0	752 ضريبة على العروض
	659 - نفقات مالية أخرى	0	753 -ضريبة على ألعاب الحظ
		0	754 -رسم الإقامة
		1.957.300	755-حقوق الحفلات
		2.684.692	759 - ضرائب غير مباشرة أخرى
		2.684.692	7590-حقوق على رخصة البناء
		0	7591 – رسم خاص على المصنقات والعلامات المهنية
		0	7592 – رسم خاص على رخص العقارات
		0	7593 - ضريبة تتعلق بحماية البيئة
26.336.642	66- مخصصات وإعانات	305.212.147	76-الضرائب المباشرة
0	660 - تشجيع الفنون والعلوم	5.392.977	760- الرسم العقاري
1.749.823	661 - التعليم العام والمنح الدراسية والجوائز	1.027.430	761 - ضريبة الصرف الصحي
0	662 - التشجيع على التنمية الاقتصادية	239.548.476	762 الرسم على النشاط المبي
6.922.450	663 - المنح والمؤسسات المختلفة	0	763 - حصة البلدية على الدفع الجزائي والضرائب على الراتب والأجور
171.136	664- المكافآت والإغاثة		
4.448.900	665- الحماية الاجتماعية للمكفوفين	59.243.261	769 - الضرائب المباشرة الأخرى
4.780.700	666- المساعدة الاجتماعية للمسنين	52.571.205	7690 - ضريبة الجرافية الوحيدة
0	667 - مخصصات التوظيف الخاصة	6.672.056	7691 - ضريبة الدخل الاجمالي (فئة العقارية)
8.263.632	669- مخصصات ومنح أخرى		
14.643.927	67- المشاركات والحصص	0	77- المنتجات المالية
		0	770 الدخل من الأوراق المالية والمعاشات
		0	771-فائدة على القروض والذمم المدينة
		0	772 - منتجات خدمات ذات محاسبة منفصلة ودون الشخصية
		0	المعنوية
			779- المنتجات المالية الأخرى
5.413.993	670-المشاركة في صندوق الضمان الضرائب المباشرة	92.637.253	79 منتجات استثنائية
0	671 - المشاركة في تكاليف بين البلديات	90.000.000	790 - إعانات استثنائية من خدمة صندوق التضامن
0	672 - تكاليف جماعية	2.637.253	799 - منتجات استثنائية أخرى
9.229.933	679 - مصالغ وخدمات أخرى لمصالح أطراف أخرى		
176.315.211	69 - تكاليف استثنائية	7.082.728	82-المنتجات السابقة
0	690 – ارجاع أكثر من اللازم	176.315.211	820 الفوائض المرحلة
0	691 - الإعانات الاستثنائية التي تدفعها البلدية	0	827 - منتجات من السنوات السابقة
7.082.728	699 - رسوم استثنائية	0	829 - إلغاءات ألغيت من خلال مرور أربع سنوات
9.059.193	82- التكاليف السابقة		
0	820- عجز مرحل		
9.059.193	826- التكاليف في السنوات السابقة		
0	828-الغاء وتخفيض والقبول إلى أي قيمة		
30.947.676	83 - الاقتطاع		
704.329.659	مجموع النفقات	771.036.645	مجموع المداخل
-85	66.706.985	85-الباقى	-